المشهد الفلسطيني الراهن

الباب الثاني عشر

الوضع الدولي

obeikan.com

obeikan.com

القسم الأول: العولمة والعلاقات الدولية

- مسار وركائز العولمة الرأسمالية الراهنة

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي – في العقد التاسع من القرن العشرين – حدثاً روسياً فحسب، بقدر ما كان بداية تحول نوعي في مسار التطور العام للبشرية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إنضاج وتفعيل تراكماته الداخلية والخارجية، تمهيداً لدورها – الذي تمارسه اليوم – كقطب أحادي يتولى إدارة ما يسمى بالنظام العالمي « الجديد » .

وفي سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، كان لابد من تطوير بل إنتاج النظم المعرفية، السياسية والاقتصادية إلى جانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي، خاصة وأن المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف قد أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة، عبر أوضاع مأزومة لأنظمة – في العالم الثالث – فقدت وعيها الوطني أو كادت، وقامت بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها النظام العالمي « الجديد » تحت عناوين تحرير التجارة العالمية وإعادة الهيكلة، والتكيف والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي « الجديد » أو ما يسمى بالعولمة Globalization ، بالاستناد إلى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة النظام الرأسمالي في طوره الإمبريالي الراهن، وهي:-

١- صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية، وذلك بالتنسيق الكامل مع «البنك الدولي»، سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي أو في إدارة القروض والفوائد

والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية .

٢- منظمة التجارة العالمية **WTO** التي تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع .

وأساساً لخدمة الشركات المتعددة الجنسية التي تهيمن على النمط الرأسمالي والتي باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن (٣٦) ترليون دولار.

واستناداً إلى هذه الركائز فقد جرت العديد من التطورات على المنظومة العالمية، والتي أدت إلى تبلور ما يطلق عليه اسم «الاحتكارات الخمسة الجديدة» كوسائل جديدة لضمان السيطرة على صعيد عالمي لصالح الثالوث المركزي المهيمن (الأمريكي – الأوروبي – الياباني):

(أ) **احتكار التكنولوجيات الحديثة**، وهو ما يؤدى إلى تحول صناعات الأطراف إلى نوع من إنتاج الباطن، حيث تتحكم احتكارات المركز في مصير هذه الصناعات وتصادر النصيب الأعظم من أرباحها المحققة.

(ب) **احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي**، وهو يكمل عمل الاحتكار السابق في تدعيم هيمنة المركز على التصنيع من الباطن في الأطراف .

(ج) **احتكار القرار في استخراج واستخدام الموارد الطبيعية** على صعيد عالمي، والتحكم في خطط تنميتها من خلال التلاعب بأسعارها، بل وقد يصل الأمر إلى الاحتلال العسكري المباشر للمناطق الغنية بهذه الموارد.

(د) **احتكار وسائل الإعلام الحديثة على صعيد عالمي** ، كوسيلة فعالة لصياغة والتأثير في «الرأي العام» بما يدعم الهيمنة وخططها عالمياً وقطرياً.

(هـ) **احتكار أسلحة التدمير الشامل** والوسائل العسكرية المتطورة التي تتيح

التدخل «من بعيد» أو «من فوق» دون خوض عمليات حربية طويلة ومكلفة بشرياً.

إنها احتكارات خمس متضامنة ومتكاملة تعمل معاً لإعطاء قانون القيمة المعولمة الجديد مضمونه. وليس هذا القانون تعبيراً -بحال من الأحوال- عن ترشيدية اقتصادية «محضة» يمكن فصلها عن السياقات الاجتماعية والسياسية التي يعمل فيها هذا القانون. بل إن قانون القيمة هو تعبير «مكثّف» عن هذه التكيّفات الاجتماعية والسياسية. إذ إن التكيفات المذكورة تعمل على إلغاء مغزى تصنيع الأطراف من خلال تخفيض القيمة المضافة المنوطة بهذه الصناعات، بينما ترفع في المقابل نصيب القيمة المضافة في الأنشطة المرتبطة بالاحتكارات الخمسة إياها. إذن فهي تكيفات تنتج تراتبية جديدة غير متكافئة تمثل جوهر الشكل الجديد والمستقبلي للاستقطاب على صعيد عالمي . ذلكم هو منطق آليات الرأسمالية المعاصرة.

إن العولمة باختصار، هي دعوة إلى وقف تدخل الدولة المباشر، وتحرير رأس المال من كل قيد، انسجاماً مع روح الليبرالية الجديدة التي هي في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي إلى « حرية الملكية والسوق والبيع والشراء، ومنطقها الحتمي يؤدي إلى التفاوت الصارخ في الملكية والثروة لا إلى المساواة .

فالعولمة بما هي انتقال من المحدود إلى اللا محدود أو من الدولة القومية وحدودها ورسومها الجمركية إلى العالم دون قيود، هي أيضاً نسق جديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية بين مختلف بلدان الأرض، وهي علاقات قائمة في المرحلة الراهنة على قاعدة هيمنة بلدان المركز الرأسمالي على مقدرات البلدان الفقيرة، استناداً إلى مرجعيات غاية في الأهمية بالنسبة لاقتصاديات الجنوب عمومًا ومنها الاقتصاديات العربية ومن أبرز هذه المرجعيات ما يلي :

١- مرجعية إلحاق اقتصادات الجنوب ودمجها بالسوق العالمية دمجًا تبعيًا مهمشًا.

٢- تعميق الاختراق الاقتصادي من دول المركز بتجاوز منطق الأراضي ومقومات السيادة الاقتصادية الوطنية ومنطق الأمن والحدود الجغرافية.

٣- مرجعية تفكيك النظم الإنتاجية في الأطراف، وإعادة تركيب هذه النظم بعد تفكيكها بما يخدم مصالح العولمة الاقتصادية أو النظام الإمبريالي.

٤- مرجعية تذويب الوعي الاقتصادي الوطني وأن يستبدلوا به وعيًا اقتصاديًا عالميً، وما يتبع ذلك من إخراج مفهوم التبعية من اللغة الاقتصادية وإزالة الشعور السلبي تجاه الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية.

نستخلص مما سبق، أن العولمة تقوم على عدد من الأركان، من أهمها وأولها تعميم السوق باعتبارها إطاراً شاملاً لا للنشاط الاقتصادي وحده وإنما للنشاط المجتمعي والإنساني بمجمله؛ فالسوق باتت قلب هذا النظام الجديد وعقله معاً.

أما الركن الثاني للعولمة فهو التحرير الاقتصادي، ولا سيما تحرير التجارة الدولية، وتحرير حركة رؤوس الأموال وتسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية.

أما الركن الثالث للعولمة فهو تعاظم دور الشركات الكبرى المتعددة الجنسية وتوسع السلطة القانونية والاقتصادية للمؤسسات المالية والنقدية فوق القومية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، أما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية فيتم اختزال اكثر من (٣٠) ألف شركة منها إلى حوالي (٥٠٠) شركة هي الأكبر في العالم كما وردت في قائمة «فورش (Fortune)» والتي تتوزع جغرافيا كالتالي:-

- ٤٧٢ في الشمال (١٦٢ في أمريكا – ١٢٦ في اليابان – ١٥٨ في الاتحاد الأوروبي – ١٤ في سويسرا – ٦ في كندا – ٥ في استراليا – شركة واحدة في روسيا) ٢٨ شركة في الجنوب (١٣ في كوريا الجنوبية – ٥ في البرازيل – ٣ في الصين – ٦ في

كل من تركيا وماليزيا والهند وتايوان وجزر انتليس الهولندية بمعدل شركة في كل دولة).

- ويعادل إيراد ال٥٠٠ شركة ٤١٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتتبع إليها آلاف الشركات الموزعة في جميع أنحاء العالم.

تتوزع ٤٢٤ شركة من ال٥٠٠ شركة في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (أمريكا ، اليابان، كندا، فرنسا،إنجلترا ، ألمانيا، إيطاليا).

وفي هذا الإطار، ينبع تفوق العولمة من الاقتصاد القوى والتقدم العلمي والمعلوماتي إلى جانب التطور في الميدان العسكري الذي دفع قادة واشنطن إلى لغة الغطرسة بقولهم « لا يوجد مكان على وجه الأرض بمعزل عن القوة التدميرية الصاروخية» او ما يسمى بـ «**عولمة السلاح** »، إنها استمرار للصراع الطبقي ، بصورة معولمة ، أكثر توحشاً.

نحن أمام ظاهرة تَعَمُّق ديكتاتورية السوق عبر العولمة أو عبر الأممية الراهنة لرأس المال المعولم (الشركات المتعددة الجنسية) ، وما يعنيه ذلك من تركز الثروة واتساع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له بالتعاون الوثيق مع كل من البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية .

إن تسارع عمليات العولمة سيؤدي إلى تغيير مضامين الكثير من المفاهيم مثل «العالم الثالث» «التقدم» «العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية» وحوار الشمال والجنوب إذ أن هذه المفاهيم لم يعد لها معنى مع تزايد البطالة والفقر وتحرر الأسواق والانفتاح والتخلي عن كل الضوابط التي أدت إلى تحكم ٢٠٪من سكان الكوكب بمقدرات ٨٠ ٪ من سكانه، يؤكد على ذلك ما ورد في أحد تقارير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة حيث تتوزع شعوب العالم على خمس شرائح كما يلي :

- أغنى ٢٠٪ يمتلكون ٨٢,٧٪ من دخل العالم.(١,٣ م.نسمة يمتلكون ٣٨

تريليون $ بمعدل ٢٩٢٣٠ $ للفرد سنوياً)

- ال ٢٠٪ التالية يمتلكون ١١,٧٪ من دخل العالم.(١,٣ م.ن يمتلكون ٥,٤ تريليون $ بمعدل ٤١٥٣ $ للفرد سنوياً)
- ال ٢٠٪ التالية يمتلكون ٢,٣٪ من دخل العالم. (١,٣ م.ن يمتلكون ١,٠٧٣ تريليون$ ٨٢٥$ للفرد سنوياً)
- ال ٢٠٪ التالية يمتلكون ١,٩٪ من دخل العالم.(١,٣ م.ن يمتلكون ٨٨٠ مليار$ ٦٧٧$ للفرد سنوياً)
- أفقر ٢٠٪ التالية يمتلكون ١,٤٪ من دخل العالم[1].(١,٣ م.ن يمتلكون

(١)الرأسمالية بالأرقام : الفقراء يزدادون فقراً : ١٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة هو عدد الجوعى في العالم، وانضم إليهم ٧٥ مليوناً بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود أخيراً، وهذه الزيادة في إعداد الجوعى قابلتها زيادة هائلة في ثروات الأثرياء بنسبة ٩,٤ في المئة ليبلغ مجموع أموالهم ٤٠,٧ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧، وقد ازداد عدد الأثرياء في العالم بنسبة ٦ في المئة في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ١٠,١ ملايين شخص.

على صعيد المناطق الجغرافية لا تزال أميركا الشمالية تحتكر القسم الأعظم من الثروات وعدد المليونيرات، حيث يوجد فيها ٣,٣ ملايين مليونير يملكون نحو ١١,٧ تريليون دولار. تليها في المركز الثاني أوروبا بعدد مليونيرات بلغ ٣,١ ملايين تقدر ثرواتهم بنحو ١٠,٦ تريليونات دولار.

٢٠,٠٠٠,٠٠٠ شخص سينضمون إلى دائرة الفقر كلما انخفض معدل النمو ١ في المئة، ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو البلدان النامية إلى ٤,٥ في المئة.

تنامي الناتج المحلي الإجمالي العالمي (الإنتاج الاقتصادي بأسعار ٢٠٠٥) من ٣٩,٤ تريليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٥٨,٦ تريليون دولار عام ٢٠٠٦.

٨٦ دولة فقيرة هو عدد الدول التي بأت يضمها «نادي الفقراء» إذ ارتفع عددها من ٢٥ دولة في عام ١٩٧١ إلى ٤٨ دولة في عام ١٩٩٩ وصولاً إلى ٨٦ دولة الآن. فقد تزامن انتصار الليبرالية الاقتصادية في العالم مع ارتفاع مطرد في عدد الفقراء والجوعى.

ثمة مليار شخص دخلوا في القرن الواحد والعشرين وهم غير قادرين على القراءة أو توقيع أسمائهم .

ويعيش اليوم ١,٣ مليار شخص بأقل من دولار في اليوم و٣ مليارات شخص بأقل من دولارين.

وهناك ١,٣ مليار شخص لا يصل إليهم الماء النظيف و ٣مليارات لا تصل إليهم خدمات المجاري=

٦٥١ مليار$ ٥٠٠$ للفرد سنوياً)

والمعروف أن البلدان الفقيرة أو القوى الضعيفة في العالم تتركز أساسا في المناطق التالية :

- إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤٨ دولة تقريبًا) .

- آسيا الوسطى الإسلامية (٦ دول من بلدان 'الاتحاد السوفيتي السابق') ومعها معظم البلدان العربية .

- جنوب آسيا (أفغانستان- بنجلاديش وباكستان واندونيسيا ونيبال...الخ)

- القطاع 'الشرقي' من آسيا الشرقية: كمبوديا- كوريا الشمالية- لاوس- ميانمار...

- منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي (جواتيمالا، ،جرينادا، هاييتي...الخ).

إن القوى الضعيفة اقتصاديًا تعتبر المنطقة الرخوة في النظام العالمي، وبذلك فإنها أيضا تمثل أكثر مناطق العالم قابلية للانفجار، ويكفى أنها تحتوى على نوعين من القنابل الزمنية : قنبلة الفقر والجوع، والقنبلة الديمغرافية، ما يستدعي التساؤل المشفوع بالإرادة الجماعية –لدى كل قوى اليسار في العالم- بالنسبة للكيفية التي ستعمل بموجبها لتوفير أسس ومقومات البديل الشعبي في بلادها لمواجهة وإزاحة الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية لنظام العولمة.

وطبقا لبيانات البنك الدولي عن التنمية في العالم ٢٠٠٧ ، فإن مجموعة الدول

=ومليارات لا تصل إليهم الكهرباء، ويوجد في المجتمعات النامية ٨٠٠ مليون شخص لا يحصلون على الطعام الذي يكفيهم، بينما هناك ٥٠٠ مليون يعانون، بصورة مزمنة، سوء التغذية و ١٧ مليوناً يموتون كل عام من أمراض لا شفاء منها. ٢٧,٠٠٠,٠٠٠ شخص يعانون العبودية على الرغم من نبذها قبل ٢٠٠ عام، وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون من أن الأزمة المالية العالمية الراهنة يمكن أن تزيد من تفاقم هذا الظواهر.

منخفضة الدخل بلغ العدد الإجمالي لسكانها عام ٢٠٠٥ نحو ٢٣٥٣ مليون نسمة، من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم ٦٤٣٨ مليون نسمة، أي بحصة تتجاوز ثلث البشرية عددا. وفي المقابل، بلغت القيمة الكلية للناتج الإجمالي للمجموعة حوالي ١,٤ تريليون دولار فقط، من الناتج العالمي المقدر بنحو ٤٦,٦ تريليونا، أي بنصيب يقل عن جزء واحد من ثلاثين جزء. وهكذا يأخذ ثلث سكان العالم نحو ١/٣٠ من الناتج العالمي!

وهناك مجموعة فرعية تسمى الشريحة المنخفضة من المجموعة متوسطة الدخل، ويزيد عدد سكانها على عدد سكان الدول منخفضة الدخل نفسها، إذ يبلغ ٢٤٧٥ مليون نسمة، بإجمالي للناتج يقدر بنحو ٤,٧ تريليون دولار. فهذا إذن ثلث آخر لسكان العالم، يحصل على أكثر قليلا من ١/١٠ من الناتج العالمي.

(مجموع سكان الثلثين-الضعيف والمنخفض- ٤٨٣٥ مليون نسمة يحصلون على ١٣٪ من الناتج العالمي الإجمالي أي ما يعادل ٦,١ تريليون دولار، في حين أن الدول الصناعية الغنية عدد سكانها ١٦٢٢ مليون نسمة تحصل على ٤٠,٥ تريليون دولار بنسبة ٨٧٪). إن هذه النسبة تجسِّد بشاعة استغلال وهيمنة دول المركز الرأسمالي على مقدرات الدولة الفقيرة عبر الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب.

وتكمن خطورة الثقافة المعولمة في أنها تنهل أسباب وجودها وقوتها من مصادر آتية من خارج المجتمع الوطني، وهي تهدد بمجملها استقلالية الثقافات المحلية، وتقوم على فلسفة التخلي عن الخصوصية والهوية الوطنية والقومية، لحساب تكريس مظاهر التبعية والتخلف تحت ستار الدين أو الأصوليات الدينية كما هو حال هذه الأصوليات في بلادنا (الأخوان المسلمين وحركة حماس والجهاد والقاعدة وجماعة التكفير وجماعة الدعوة وحزب التحرير ..إلخ). كما في العديد من بلدان العالم (طالبان في أفغانستان / حزب جاناتا الهندوسي في الهند / المحافظين والمسيحيين الجدد في أمريكا وأوروبا / الأحزاب الدينية في إسرائيل ... إلخ).

في ضوء ما تقدم ، يمكن أن نستخلص ما يلي:

العولمة تتحول إلى أيديولوجية صارمة «أيدلوجية الإخضاع»، وفي هذا السياق أود الإشارة إلى مسألتين في هذا الجانب:

- **الأولى:** أن العولمة ليست مفهوماً مجرداً، إنها عملية مستمرة في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم والاتصالات.

- **الثانية:** أن العولمة ليست أمراً طارئاً ولا هي قطيعة بالمعنى التاريخي أو المعرفي مع الماضي، إنها عملية تاريخية تعرضت لأشكال متنوعة من الحركة البطيئة أو المتسارعة عبر مراحل تطور الرأسمالية منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى اليوم (من رأسمالية تجارية إلى صناعية إلى مالية امبريالية إلى رأسمالية معولمة) .

وفي هذا السياق يقول روبرت شتراوس هوب، أحد المدافعين عن الوجه العنصري البشع للعولمة ، في كتابه « توازن الغد » الصادر عام ١٩٩٤م، إن « المهمة الأساسية لأمريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها ، واستمرار هيمنة الثقافة الغربية، وهذه المهمة لابد من إنجازها بسرعة في مواجهة نمور آسيا وأي قوى أخرى لا تنتمي للحضارة الغربية »، ويستطرد هوب « إن مهمة الشعب الأمريكي القضاء على الدول القومية، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين، وعلى أمريكا وضع أسس الإمبراطورية الأمريكية بحيث تصبح مرادفة « للإمبراطورية الإنسانية » ! . نحن إذن أمام حالة من « الوعي الكوني » أو العولمة الفكرية في مواجهة الوعي الوطني والوعي القومي في الوطن العربي والعالم الثالث، تقوم على مبدأ « البقاء للأصلح » أو الأقوى في وطن عالمي بلا حدود ».

القسم الثاني: آثار العولمة على البلدان النامية

إن النظرة المتأنية الموضوعية لواقع عالمنا في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تؤكد أن معظم شعوب هذا الكوكب ودوله في أفريقيا وآسيا وأمريكا

اللاتينية، لا تزال تعيش اليوم ، تحت تأثير صدمة انهيار الثنائية القطبية ، التي أدت إلى إنهيار كل أشكال التوازنات الدولية التي سادت إبان المرحلة السابقة من ناحية، وما تلاه من انهيار البنية السياسية – الاقتصادية في تلك الدول، بعد إن استولت الشرائح الكومبرادورية والبيروقراطية المدنية والعسكرية على مقدراتها الداخلية من ناحية أخرى، وهي تحولات عززت الهيمنة الثلاثية المعولمة الأمريكية – الأوروبية – اليابانية على هذا الكوكب.

إن التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاءت على إثر الفراغ السياسي والعسكري والأيديولوجي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، أدت إلى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدرات شعوب العالم، في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعا عالميا، تسيطر عليه إرادة القوة العسكرية أو العولمة المسلحة المسخرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال، وهي تحولات تعبر عن عملية الاستقطاب الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية الذي رافقها على مدى القرون الخمسة الماضية من تاريخها، وسيلازمها في أفق مستقبلها المنظور كله ما دام العالم سيظل مرتكزا على مبادئ الرأسمالية، إذ أن هذا الاستقطاب يتفاقم من مرحلة إلى أخرى، وهو يشكل اليوم ذلك البعد المتفجر الأكثر ثقلا في تاريخ تطور الرأسمالية، بحيث يبدو وكأنه حدها التاريخي الأكثر مأساوية، خاصة وأن العولمة قد «تعمقت في السنوات الأخيرة عن طريق الاختراقات المتبادلة في اقتصاديات المراكز أساسًا، بصورة همشت المناطق الطرفية التي أصبحت عالما رابعا».

فمنذ عام ١٩٩٠ ، شهد العالم متغيرات نوعية متسارعة، انتقلت البشرية فيها من مرحلة الاستقرار العام المحكوم بقوانين وتوازنات الحرب الباردة، إلى مرحلة جديدة اتسمت بتوسع وانفلات الهيمنة الأمريكية للسيطرة على مقدرات البشرية،

وإخضاع الشعوب الفقيرة منها، لمزيد من التبعية والحرمان والفقر والتخلف والتهميش، كما جرى في العديد من بلدان أسيا وأفريقيا وفي بلدان وطننا العربي عمومًا والعراق وفلسطين ولبنان خصوصا ، فقد تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، بدءا من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية الأخرى، وصولا الى تفريغ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من مضامينها الموضوعية الحيادية، يشهد على ذلك عجز «الأمم المتحدة» عن وقف العدوان والتدمير الأمريكي الصهيوني في العراق وفلسطين ولبنان، في مقابل تواطؤ وخضوع الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان للهيمنة والتفرد الأمريكي في رسم وإدارة سياسات ومصالح العولمة الرأسمالية في معظم أرجاء هذا الكوكب، وفي بلداننا العربية والإقليم الشرق أوسطي خصوصاً، في محاولة يائسة لإعادة ترتيب المنطقة الشرق أوسطية وتفكيكها وإخضاعها بصورة غير مسبوقة للسيطرة الأمريكية، عبر دور متجدد تقوم به دولة العدو الإسرائيلي في محاولتها لضرب وتصفية قوى المقاومة في فلسطين ولبنان بصورة بربرية، لم تستطع معها كسر صمود شعبنا ونضاله المتصل من أجل تحقيق أهداف الوطنية .

لقد أدى إفراغ ميثاق الأمم المتحدة من مضامينه، إلى أن أصبحت الأمم المتحدة –اليوم– غير قادرة على ممارسة دورها السابق الذي تراجع بصورة حادة لحساب التواطؤ مع المصالح الأمريكية ورؤيتها السياسية، بحيث أصبحت هذه العلاقات محكومة لظاهرة الهيمنة الأمريكية المعولمة، أو لهذا الفراغ أو الانهيار في التوازن الدولي الذي أدى الى بروز معطيات جديدة في هذا الكوكب من أهمها:-

١-تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها الأحادية .

٢-تحولت أقاليم عديدة في هذا الكوكب إلى مسارح استراتيجية مضطربة، بدأت، أو أنها في انتظار دورها على البرنامج، وهي مسارح أو أزمات مفتوحة على جميع الاحتمالات وفي جميع القارات كما جرى في يوغسلافيا أو البلقان وألبانيا والشيشان، وما أصاب هذه البلدان من تفكك وخراب أعادها سنوات طويلة الى الوراء، وكذلك الأمر في إندونيسيا وأزمة بلدان آسيا الاقتصادية والسياسية، وفي الباكستان والهند وبنغلادش وسيريلانكا .

وفي أفريقيا : الصومال وجيبوتي وموريتانيا والكونغو وغيرها، وصولاً إلى بلدان أمريكا اللاتينية وتزايد الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها، بدءاً من المكسيك إلى كوبا إلى الأرجنتين وكولومبيا والبرازيل . كما تتفاقم هذه الأزمات في منطقتنا العربية، حيث يتفجَّر الصراع الوجودي بيننا وبين العدو الصهيوني من جهة، وتتفجر الأزمات الداخلية في كل من الجزائر والسودان ومصر واليمن، إلى جانب الاحتلال الإمبريالي لفلسطين وللعراق الشقيق من جهة أخرى.

٣- إضعاف وتهميش دول عدم الانحياز، ومنظمة الدول الأفريقية، والجامعة العربية، ومنظمة الدول الإسلامية، وكافة المنظمات الإقليمية التي نشأت إبان مرحلة الحرب الباردة والتي تكاد اليوم أن تفقد بوصلتها ودورها .

٤- يبدو أنه تم إسقاط المنطقة العربية و دورها ككتلة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتجريدها من أي دور سوى الخضوع السياسي واستمرار تأمين المواد الخام، وإقامة القواعد والأحلاف العسكرية وفق ما حددته التوجهات و المخططات الأمريكية لمنطقتنا العربية.

لقد بات واضحاً أن تطبيق مبدأ «القوة الأمريكية» ساهم بصورة مباشرة في تقويض النظام الدولي في عالمنا المعاصر، خاصة وأن حالة القبول أو التكيف السلبي، بل المشاركة أحياناً من البلدان الأوروبية و اليابان وروسيا الاتحادية

شجعت على تطبيق ذلك المبدأ، بعد أن فقدت دول العالم الثالث عموماً –عبر أنظمة الخضوع والتبعية– إرادتها الذاتية وسيادتها ووعيها الوطني، وكان استسلام معظم هذه الدول أو رضوخها لقواعد ومنطق القوة الأمريكية، مسوَّغاً ومبرراً «الشرعية» هذه القواعد من جهة، والصمت المطبق على ممارساتها العدوانية في كثير من بقاع العالم، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من جهة أخرى، كما يجري اليوم في بلادنا عبر تحكُّم العدو الصهيوني في مستقبل قضيتنا الوطنية، ومحاولته المشاركة في السيطرة على مقدرات شعوبنا العربية كلها، بعد أن أصبح النظام العربي في معظمه مهمشاً وفق شروط الهيمنة الأمريكية المتجددة التي جعلت دور الدولة في بلادنا – كما في بلدان العالم الثالث أيضاً– يقتصر على الجانب الأمني والقمعي لحماية المصالح الرأسمالية الخارجية والداخلية المتشابكة، بعد أن نجحت هذه الشروط في تصفية دور الدولة الإنتاجي والخدماتي الذي كان مخصصاً في المرحلة السابقة لتغطية بعض احتياجات الجماهير الشعبية فيها . وبتراجع دور الدولة الوطني والاجتماعي ترعرعت المصالح الشخصية البيروقراطية والكومبرادورية والطفيلية، باسم الخصخصة والانفتاح، مما أدى إلى تفكك الروابط الوطنية والقومية والإقليمية، إلى جانب عوامل التفكك وشبه الانهيار المجتمعي الداخلي المعبر عنه بإعادة إنتاج وتجديد مظاهر التخلف بكل مظاهره الطائفية ، والمذهبية ، والاثنية والعائلية ...الخ، التي ترافقت مع تعمق الفجوات الاجتماعية ومظاهر الفقر المدقع بصورة غير مسبوقة فيها .

القسم الثالث: حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاسها على الدول النامية

وفي ضوء هذه السياسات والشروط المحددة من قبل الصندوق والبنك الدّوليّين من جهة، ومنظمة التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسية من جهة أخرى

أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم شأنا دوليًا أو معولماً، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة ... فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكرو العولمة، المدافعون عن إجراءات الخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية، وآثارها الإيجابية على الدول النامية، فإن النتائج الناجمة عن اندماج البلدان النامية في هذه الإجراءات تشير إلى عدد من الحقائق :

١- بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية الى ما يقرب من ٥ , ١٠ تريليون دولار سنويا، فإن نصيب مجموعة البلاد النامية من التجارة العالمية ظل ثابتًا خلال العقود الثلاثة الماضية حول ١٨٪ بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط، رغم أن سكان هذه المجموعة من البلاد يشكلون ٧٥٪ من إجمالي سكان العالم .

٢- بالرغم من أن دعاة العولمة والتحرير المالي والتجاري زعموا أن البلاد النامية سوف تستفيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن ذلك لم يحدث، حيث تبين في العقدين الماضيين أن أكثر من ٩٠٪ من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (التي تقدر بمبلغ ٢ تريلون دولار) تذهب أساسًا إلى البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة-أوروبا-اليابان والصين). أما بقية البلدان النامية فقد حصلت على أقل من ١٠٪ من تلك الحركة.

٣- «ارتفع إجمالي رصيد ديون البلدان النامية بشكل دراماتيكي في العقد الماضي من ٣ , ٦٠٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، إلى ٢١٧٢ مليار دولار عام ١٩٩٧، ووصلت على ما يقارب من ٥ , ٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٩، ومع نمو حجم هذه الديون ارتفعت أسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض هذه البلدان إلى ما يزيد عن ١٠٠٪».

يتضح مما تقدم، أن «البلاد النامية تعاني من وضع غير متكافئ لها في الاقتصاد

العالمي، وأن هذا الوضع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تأثير سرعة اندفاع قطار العولمة والتحرر المتسارع لاقتصاديات هذه البلاد وإدماجها في الاقتصاد العالمي وإن هذا الدمج والتحول المفاجئ والالتزام المبكّر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي كانت له نتائج سلبية، وأحيانا مدمِّرة على اقتصاد البلدان النامية، حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية، وأدت إلى ارتفاع تكلفة المعرفة والتكنولوجيا، وتعرضها إلى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واستيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما سيدفع، وذلك هو الأخطر، إلى تقليص قدرة البلاد النامية على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية (وغيرها من السياسات) بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني إلى منظمة التجارة العالمية».

إن هذه التطورات والتراكمات السالبة، ستؤدي في تقديرنا، إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد مساحات الفقر والبطالة والتناقضات الداخلية بكل أنواعها، في كل بلدان العالم عمومًا، وفي البلدان الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية خصوصًا، وبوتائر عالية لم تشهدها هذه البلدان من قبل، حيث ستتعاظم الثروات في مقابل تعاظم الفقر واتساعه، وما ستنتجه هذه الفجوات العميقة من شعور عام لدى هذه الشعوب الفقيرة، من خوف كبير على مستقبلها، نتيجة فقدانها القدرة على التحكم والسيطرة على مقدراتها في الظروف الراهنة، بعد أن فقدت كل مكتسباتها – ضمن الحد الأدنى- التي حصلت عليها تلك الشعوب عبر نضالها في مرحلة الاستقلال وحتى نهاية الستينيات من القرن الماضي، مما سيدفع بها –دفاعا عن مصالحها الوطنية والمطلبية معًا- إلى الانتقال من الطابع العفوي لرفضها، نحو الطابع المنظم، لكي تمارس عملية التغيير والتجاوز لأنظمتها، وكسر حلقات التبعية

والتخلف في بلادها، مقدمة لتغيير جوهري في البنية الداخلية لمجتمعاتها، ستدفع بدورها إلى تغيير جوهري أيضا في بنية العلاقات الإقليمية والدولية مؤذنة بعصر جديد من الثنائية أو التعددية في هذا الكوكب، إذ أن توحش الرأسمالية المعولمة وآثارها على البلدان النامية عبر ممارساتها البشعة ضد مصالح شعوب هذه البلدان، سيدفع بهذه الشعوب عبر طلائعها المنظَّمة من المثقفين والروَّاد والجماهير الشعبية، إلى الإعلان بكل صراحة ووضوح، بأنه لو لم تكن هناك اشتراكية، فسيحرص الجميع على السعي لإيجادها والإيمان بنظريتها وبلورة نظامها من أجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وتثبيته وحمايته كنتيجة منطقية لظروف الحرمان والذل والاضطهاد والفقر والمرض والمعاناة بكل ألوانها التي تتعرض لها شعوب العالم الفقيرة في ظل العولمة وأدواتها الإمبريالية .

القسم الرابع : العلاقات الأمريكية –الأوروبية والآسيوية:

إن سعي أوروبا إلى تفعيل الوحدة السياسية عبر البرلمان الأوروبي، والوحدة الاقتصادية عبر النقد الموحد (اليورو) ، وتنشيط السوق الأوروبية المشتركة التي تضم حاليا ٢٥ دولة، ليس سوى تعبير وتجسيد لتطلعها عبر هذا التجمع الإقليمي الاقتصادي الكبير لتثبيت دورها وحماية مصالحها، من أية مخاطر محتملة تنتج عن الأحادية الأمريكية المهيمنة من ناحية، ولتكريس دورها كقطب رئيسي مواز للولايات المتحدة على قاعدة ثنائية التحكم بالعالم من ناحية أخرى.

إن هذه التطلعات الأوروبية تتعارض بالضرورة مع الإستراتيجية الأمريكية الراهنة تجاه ما يعرف بـ«الأوراسيا» ، وهي استراتيجية حددت لنفسها هدفا مركزيا أوليا هو «منع الوحدة الأوروبية، والأوروآسيوية، ويعني ذلك بصورة ملموسة وقف التقارب الأوروبي الغربي، والروسي - الصيني، ذلك هو الكابوس الأمريكي، إذ لا يمكن الدفاع عن (الجزيرة) الأمريكية إلا إذا بقيت أورآسيا

منقسمة إلى أنظمة متنافسة. إن الولايات المتحدة ترغب في بناء عالم رأسمالي مندمج، لكي تبسط هيمنتها بلا حدود على هذا العالم، لا أن يقاسمها إياه أوروبيون لا يزالون يحتفظون ببعض وسائل هيمنتهم الخاصة هنا وهناك» .

وبالتالي فإن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تعوق عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي مؤثر في سياسات الأوراسيا فإن عليها أن تعمل بكل قوة على تخريب علاقة روسيا مع ثلاث دول تمثل ركائز استراتيجية هي: أوكرانيا، أوزبكستان، أذربيجان، أما بالنسبة لما يجب أن تفعله الولايات المتحدة تجاه أوروبا –وفق هذه الاستراتيجية– فهو – كما يقول زبجينيو بريجنسكي بالنص في كتابه «رقعة الشطرنج»: إن توسيع أوروبا وحلف الناتو هو مما يخدم أهداف السياسة الأمريكية علي المدين القصير والطويل. إذ إن أوروبا أكثر اتساعا هو أمر يزيد من طائلة النفوذ الأمريكي. فقبول أعضاء جدد من وسط أوروبا هو من جانب، سوف يزيد من عدد الدول المؤيدة لأمريكا داخل المجالس الأوروبية، ومن جانب آخر سوف يحول دون بناء أوروبي متماسك سياسيا بالقدر الذي يصبح فيه منافسا حقيقيا للولايات المتحدة في بعض المناطق التى لدي الاتحاد الأوروبي مصالح مهمة فيها كالشرق الأوسط .

على أي حال، ومهما كانت درجة اتفاقنا أو اختلافنا مع تحليل «بريجنسكي» للعلاقة الأوروبية الأمريكية، فإننا نؤكد على حقيقة تتجلى في أن التعارضات الأوروبية/ الأمريكية مهما اتسعت مساحتها، فإنها لن تتحول إلى شكل من أشكال التناقض التناحري الحاد بينهما في هذه المرحلة، وذلك نتيجة تشابك الرأسمال وتداخله، وبالتالي لكونهما معًا، أوروبا والولايات المتحدة، يشكلان رأس الهرم في النظام الرأسمالي العالمي رغم تفوق النظام الأمريكي الواضح راهنا.

إن أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١ شكلت منعطفاً جديداً في العلاقات الدولية دفع الولايات المتحدة إلى السعي لكي تفرض هيمنتها الأحادية على النظام الدولي

وكانت الحرب على أفغانستان ثم الحرب على العراق احد أهم المؤشرات على هذا التوجه إلى جانب الانتشار العسكري الأمريكي في العديد من دول العالم في آسيا وأوروبا وأفريقيا والخليج العربي والسعودية، تحت شعار مكافحة« الإرهاب الدولي» عموما و« الإرهاب الإسلامي» خصوصًا. لكنها في الحقيقة كانت حروباً لمزيد من السيطرة والتوسع الإمبريالي الأمريكي، وبهدف السيطرة على الثروات والمواد الخام والمواقع الإستراتيجية، وفي مقدمة ذلك النفط العربي ونفط بحر قزوين[1]، والأسواق العالمية والمواقع الإستراتيجية المرتبطة بهما.

من هنا كان سعي الولايات المتحدة إلى أن تفرض تفوقها الاستراتيجي – بهذه الدرجة أو تلك – على كافة الأطراف المكونة للنظام الدولي، بدءاً من الاتحاد الأوروبي مروراً بروسيا والصين والهند وصولا إلى الحلقات الأضعف في البلدان المتخلفة والفقيرة وفي المقدمة منها بلدان الوطن العربي، وذلك عبر اعتماد الولايات المتحدة على مبدأ التفوق العسكري من ناحية، والتفوق التكنولوجي والعلمي من ناحيةأخرى، كمحددين رئيسين لضمان معركتها في السيطرة على الأسواق في مجابهة المنافسة الأوروبية واليابانية والصينية على تلك الأسواق، وذلك إدراكا من الولايات المتحدة بالمآل الذي وصل إليه اقتصادها خلال السنوات الممتدة منذ عام

(١) تجاوز الاستهلاك اليومي العالمي من النفط عام ٢٠٠٨ (٨٥ – ٩٠) مليون برميل سيصل إلى ١٢٠ مليون برميل عام ٢٠١٥ (روسيا تحاول إنشاء منظمة أوبيك) مع آسيا ومع الجزائر. (الولايات المتحدة تستهلك ٢٠ مليون برميل يوميا)، وفي هذا الجانب نشير إلى البيانات التالية:

- احتياطي العالم من الغاز (إجمالي العالم ١٨٠ تريليون متر مكعب في نهاية عام ٢٠٠٦)
- أمريكا الشمالية ٥ , ٥٪. - أمريكا الجنوبية٣ , ٨٪. - أوروبا ٦ , ٣٪.
- روسيا ٣٥٪. - إيران ١٦٪. - الدول العربية٣١ ٪ ما يعادل ٨ , ٥٥ تريليون متر مكعب .

الاحتياطي من النفط: الوطن العربي يحتوي على حوالي ٦٧٪ من الإجمالي الذي يقدر بحوالي٢ , ١ تريليون برميل، والباقي يتوزع على: روسيا ٧٪، أمريكا الشمالية ٣٪ أوروبا ٢٪ وأمريكا الجنوبية ١٠٪ آسيا ٥٪ ، أفريقيا ٦٪

٢٠٠٠ إلى اليوم، خاصة منذ الأزمة المالية والاقتصادية عام ٢٠٠٨ التي عززت تدهور الأوضاع الاقتصادية الأمريكية ودون الموازنة والعجز في الميزان التجاري والديون الخارجية التيقدرت في نهاية عام ٢٠٠٩ بحوالي ١٠ ترليون دولار .

وقد أثبتت الأحداث منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تفعيل سيطرة الولايات المتحدة على هذا الكوكب ليس فحسب كما كان الحال عليه في عهد بوش، بل أيضاً في عهد باراك أوباما ، يؤكد على ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي لا تستطيع أن تبادر بالدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي من أجل التوصل إلى الحل العادل للقضية الفلسطينية، والتزمت بالموقف الأمريكي/ الصهيوني الرافض لكل قرارات الشرعية الدولية والحقوق الفلسطينية، يشهد على ذلك عدم إدانة أوربا ومطالبتها الصريحة بإزالة المستوطنات والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة والاعتراف الصريح بالدولة الفلسطينية وسيادتها على الأراضي المحتلة وعاصمتها القدس .

المسألة الثانية في هذا الجانب ، أن الدولة الروسية لا يمكن أن تتخلى عن وعيها المستمر بدورها الكبير والمتميز تاريخياً في إدارة هذا العالم مستذكرة دائماً تراثها القديم، سواء عبر روسيا «بطرس الأكبر» ، أو تراثها الحديث عبر روسيا «لينين» أو الاتحاد السوفيتي، وذلك وفق مفهوم مصالح الدولة الروسية وليس وفق مفهوم الإمبراطورية الغابر، وبالتالي يخطئ كثيراً من يتصور أن هذا العملاق النووي الذي يملك إمكانات اقتصادية هائلة، سيظل صامتاً على كل ما يجري فيه أو من حوله، وخاصة تلك المتغيرات المتسارعة والخطيرة في صلب العلاقات الدولية، ولكن ذلك كله مرهون بالتغيير الجذري للواقع الروسي الراهن الذي يتعرض اليوم لأوضاع اقتصادية-اجتماعية داخلية أكثر سوءا من تلك العوامل الداخلية – البيروقراطية والطفيلية الضارة التي أوصلت الاتحاد السوفييتي عبر تراكماتها السالبة إلى حد القطع أو نقطة اللاعودة أو الانهيار .

بعد كل ما تقدم، نأتي إلى الحديث عن الدور الآسيوي الذي يبرز بقوة اليوم على الصعيد العالمي، في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية أو ثورة العلم والمعلومات، وخاصة في كل من الصين واليابان كعملاقين يسعى كل منهما إلى تحقيق دور مركزي في العلاقات الدولية الراهنة والمستقبلية .

فالصين الشعبية هي الدولة الأولى من حيث عدد السكان (٢٢٪ من سكان العالم) ، وتشير كافة المصادر إلى أنها تقترب وبشكل سريع من الوصول إلى قمة قائمة أكبر الدول الصناعية في العالم، فالاقتصاد الصيني –بشهادة العديد من الخبراء– هو الاقتصاد الأسرع نموا في العالم خلال الخمسة عشر عامًا الأخيرة، ويقدِّر البعض أنه سيصبح الاقتصاد الثالث في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قبل عام ٢٠١٥. وإذا استمر معدل النمو الحالي (حوالي ١٠٪ سنويا) فإن الاقتصاد الصيني سيصل إلى مستوى الاقتصاد الأمريكي بحلول عام ٢٠٢٠ ، وهو أمر تدركه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم التي تعتبر الصين عدوًا محتملاً في المستقبل أكثر بما لا يقاس منه في الحاضر، خاصة مع التطور في العلاقات السياسية الصينية الروسية .

إن التقدم الملموس، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي المدني والعسكري الذي أحرزته الصين الشعبية تحت قيادة الحزب الشيوعي، أدخل الصين بقوة كشريك أساسي وقطب عالمي فعَّال كمحور رئيسي في النظام العالمي الراهن في القرن الحادي والعشرين، سيكون له دورٌ رائدٌ ومميزٌ في تحديد شكل وطبيعة التعددية القطبية القادمة لا محالة، لكن السؤال الذي لم تتبلور إجابته بوضوح حتى اللحظة: هل ستبقى الصين دولة اشتراكية حقاً في ظل اقتصاد السوق المتبع حالياً، أم أنها ستتحول تدريجياً إلى نظام رأسمالية الدولة تمهيداً لتحولها إلى دولة رأسمالية بمزايا صينية؟ إن هذه المخاوف أو الاحتمالات تستند إلى العديد من

المؤشرات والمعطيات التي تؤكد عليها، علاوة على أن حديث القيادة الصينية (في الحزب والحكومة) عن تطبيق قوانين اقتصاد السوق منذ أواخر القرن الماضي، لا يمكن أن يستقيم مع قوانين الاقتصاد الاشتراكي ومناهجه التي بدأت في التراجع والانحسار لحساب القطاع الخاص الذي بات يسيطر على حوالي ٦٠٪ من الاقتصاد الصيني في إطار الشركات المساهمة التي تجمع بين الرأسماليين وعمال المصانع . وفي كل الأحوال يظل المستقبل مرهوناً بمدى اتساع التناقضات بين القطاع الخاص الصيني من ناحية وبين الحزب الشيوعي وبرامجه من ناحية أخرى.

أما بالنسبة لليابان، فمن الواضح أن التراكم الاقتصادي وحجم التقدم النوعي والكمي التكنولوجي، يؤهلها لأن تصبح واحدة من الدول العظمى التي ستسهم في تحديد المعالم المستقبلية للنظام العالمي المعاصر، من حيث تحديد مراكزه وأقطابه أو تعدديته التي لم تتبلور بعد، دون أن يعني ذلك الإسهام أن الدور الياباني سيشكل تناقضًا مع سياسة الولايات المتحدة وتوجهاتها العالمية، بل سينطلق من رؤيته للمصالح اليابانية والآسيوية الخاصة التي ستظل ترى في الولايات المتحدة حليفا استراتيجيا على صعيد رسم السياسات والعلاقات الدولية في إطار النظام الرأسمالي العالمي، من موقع المشاركة والندية، بالمعنى النسبي الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الياباني ودوره الآسيوي، وهي علاقة تقترب من الرؤية الأوروبية وتتقاطع معها .

فبعد مرور ما يقرب من أربعة عقود على ولادة نظام العولمة، تتكشف اليوم، طبيعة التناقضات الملازمة للنظام الرأسمالي عمومًا، وتفجّر هذه التناقضات في المشهد الراهن لعولمة السوق عبر عدد من المظاهر:

١- طغيان آليات السوق الحر المفتوح والمنفلت في جميع بلدان العالم، وما أدت إليه هذه الظاهرة من تراجع وتدمير للصناعة المحلية والمنتجات السلعية في بلدان

العالم الثالث، حيث تتكشف لشعوب هذه البلدان حجم الويلات التي أفرزها تطبيق آليات السوق الحر التي أثبتت مجددًا أنها أعادت انتاج التشوهات في النشاط الاقتصادي، من خلال تزايد حجم البطالة الثابتة (البنيوية) والبطالة المؤقتة، والتضخم وارتفاع الأسعار وثبات الأجور، وما يرافق ذلك من تزايد انتشار الفقر والفقر المدقع في أوساط الجماهير الكادحة، بحيث أصبحت هذه الأحوال المتردية السمة الرئيسة للعولمة الراهنة في تطبيقاتها على بلادنا وبلدان العالم الثالث، علاوة على تزايد انتشار السرقة والجريمة والمخدرات والدعارة والانهيار النفسي، جنبا إلى جنب مع اقتصاد الكومبرادور والمضاربة والمقامرة والطفيليين بكل أشكالهم.

٢- التدهور الشديد والمتفاقم في المساواة الاجتماعية، بفعل الفجوة الهائلة في توزيع الثروات والدخل من ناحية والزيادة الكبيرة في نسبة الفقراء التي تزيد في بلادنا وبلدان العالم الثالث عن ٧٠٪ من ناحية أخرى.

٣- تطور الفقر وتفاوت الدخول عالميًا وإقليميًا وقطريًا بفعل العولمة الراهنة حيث اتسع الفقر أفقيا ليشمل أوسع الفئات الوسطى، وينحدر بها إلى ما يقرب من خط الفقر .

٤- التراجع المهني على الصعيد العالمي، عن نظام الخدمات الاجتماعية، بينما تتقدم التكنولوجيا وتنتشر بصورة هائلة غير مسبوقة، لتحقق إنتاجية فائقة وأرباحا أسطورية، والمفارقة هنا بينما تزيد الإنتاجية وتتضاعف في نظام العولمة، تتقلص الخدمات الاجتماعية للفقراء العاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود.

وتتجلى في المرحلة الراهنة (مرحلة أزمة التراكم) ظواهر متجددة من التفاوت الاجتماعي والفقر يمكن أن نسميها أشكالاً من «تحديث الفقر». فلا تزال مجتمعات الأطراف تعانى من حجم كبير «لجيش احتياطي» من قوى العمل يستحيل امتصاصها في إطار سيادة منطق التراكم الرأسمالى، وخاصة في إطار انفتاح التراكم

المحلى على العولمة الليبرالية وإطلاق حرية الأسواق دون تقنين يذكر. فالمنافسة في هذه الأسواق المفتوحة تفترض تركيز الاستثمارات فى مشروعات تمتص أموالاً هائلة نظراً لاحتياجات التكنولوجيات الحديثة، وبالتالى يتقلص الاهتمام برفع مستويات الإنتاجية فى القطاعات التى تعمل فيها أغلبية قوى العمل. وإذا كانت ظواهر «تحديث الفقر» قد أخذت فى البروز خلال المرحلة الأخيرة للنظم الاشتراكية والنظم الوطنية الشعبوية (أى مرحلة التآكل والتفكك)، إلا أنها قد تفاقمت بحدة خلال العقدين الأخيرين مع دخول آليات التراكم أزمتها الراهنة.

وبالتالى فإن مشروعات «التخلص من الفقر» (حسب لغة البنك الدولى) لن تكون فعالة، بل ستظل حبراً على الورق، ما لم يتم التخلى عن اعتناق مبدأ سيادة السوق الحرة، والعودة إلى مبدأ تقنين الأسواق، الأمر الذي يفترض بدوره –كما يقول سمير أمين– الشروط الآتية:

١ – على المستوى القطرى، إقامة نظم حكم ديمقراطية جذرية ذات مضمون اجتماعى حقيقى.

٢ – على المستوى العالمى، بناء عولمة بديلة متعددة الأقطاب تتيح هامشاً لتحرك الطبقات الشعبية فى مختلف المجتمعات المكونة للمنظومة العالمية بما يمكن من حلول هذه العولمة البديلة محل نمط العولمة الليبرالية السائدة.

إن التحدي الذي تفرضه إمبريالية العولمة اليوم على شعوب العالم، هو في حقيقته انعكاس لظرف موضوعي، يعبر عن التناقض التاريخي الذي وصل اليوم الى ذروته عبر الصراع أو التناقض بين التراكم الرأسمالي في المراكز من جهة، وضرورات كسر التبعية والتخلف في بلدان الأطراف وسعيها نحو النهوض والتقدم من جهة أخرى، إذ أن هذا الصراع التناحري بين المراكز والأطراف هو أيضا، تعبير عن التناقض الصارخ بين الطابع الاجتماعي أو الجماعي للإنتاج الرأسمالي، بوصفه محددًا

رئيسيا للعلاقات الاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية من جهة، وبين ما يسميه ماركس الطابع الخاص أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوصفه المحدد الرئيسي للإنتاج الرأسمالي الهادف الى ضمان استمرارية الحصول على فائض القيمة، أو زيادة معدل الربح والتراكم الرأسمالي الهائل الذي دفع الى تطور القوة الاقتصادية المعولمة الراهنة، أو الشركات المتعددة الجنسية من جهة أخرى، خاصة بعد أن أصبحت الأسواق المحلية أو القومية غير قادرة على استيعاب هذا التوسع غير المسبوق في الإنتاج وفي تراكم رأس المال وحركته المتسارعة والمعولمة، ولذلك فإن الوجود المتزايد الاتساع والتراكم، و الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسية هو في الحقيقة شكل من أشكال تطور الرأسمالية المعولمة المتوحشة في طورها الإمبريالي الراهن، كنتاج مباشر لعملية التراكم الرأسمالي الذي بات بحاجة إلى أطر عالمية قادرة على احتواء حركته وتوسعه المستمرين، وهنا بالضبط تتبدى مدلولات ومضامين العولمة الأحادية، ليس تعبيراً عن البعد السياسي للهيمنة الأمريكية فحسب، وإنما أيضاً كأحد تعبيرات هذا التراكم الرأسمالي وقوته الاقتصادية التي وجدت في العولمة ملاذها و مستقرها الأخير .

وفي ضوء ذلك، لم يكن غريبا ما يجري اليوم، من تزايد حدة التناقضات بين ظاهرة العولمة والرأسمالية من جهة، وبين مفهوم الاستقلال الكامل والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية في دول العالم الثالث من جهة أخرى، وهي تناقضات كامنة حتى اللحظة، ومقتصرة على المستوى الجماهيري الشعبي الذي يفتقر للقوى التغييرية اليسارية الديمقراطية المنظمة، القادرة على الخروج بهذه التناقضات إلى شكل المواجهة العلني الديمقراطي والثوري المطلوب، خاصة وأن أنظمة دول العالم الثالث عموما تتعرض اليوم – بحكم تبعيتها ومصالحها الخاصة– لحالة من الرخاوة والخضوع والتراجع، لأسباب

ملموسة وواضحة ومعروفة، في ظل تنامي مظاهر ثورة المعلومات والإنترنت والقنوات الفضائية المبرمجة والمسيطر عليها من المراكز، وهي مظاهر ترافق نموها بصورة مباشرة وعضوية مع تنامي حركة صعود رأس المال المالي في إطار العولمة، عبر شبكة عالمية أدخلت البشرية عموما، والجماهير الشعبية الفقيرة خصوصا في مرحلة من القلق والفوضى والإحباط والميل نحو الاستسلام واليأس، وهي حالة تعبر عن الاختلال الكبير في التوازن بين دول المركز الرأسمالي من جهة، والشعوب الفقيرة من جهة أخرى، الناجم عن اتساع التناقضات وتزايد مظاهر الاستغلال والاضطهاد، إلى جانب الفجوة الهائلة في ثورة التكنولوجيا والعلوم والحداثة.

إننا نرى في هذا الاختلال والتناقض شكلا غير متبلور من الثنائية أو التعددية القطبية في مراحلها الأولى، والتي ستتنامى في حركتها تدريجيا –وبصورة موضوعية– عبر تطور العامل الذاتي، لكسر أحادية القطب الواحد وإزاحته، خاصة وأننا نثق أن هذه الأحادية لا يمكن أن تستمر في القدرة على امتلاك مقومات استقراره رغم كل مظاهر القوة وغطرستها، فالعولمة بما تتضمنه من تناقضات داخلية، وتوازنات غير مستقرة، لا يمكن استمرارها ضمن هذه الصورة الأحادية، إلا على حساب المزيد من السيطرة والانقسامات الحادة بين الثراء الفاحش والفقر المدقع، أو بين الشمال والجنوب، وهي انقسامات قد تطيل أمد هذه الأحادية، ولكنها لا تلغي الضرورة الحتمية لولادة النظام التعددي في العلاقات الدولية، وهذا بدوره مرهون بتشكيل الحركة أو الأطر اليسارية المنظمة، خاصة في بلدان الجنوب، أو العالم الثالث التي يتحمل طلائعها المثقفة الملتزمة مسؤولية المبادرة في هذا الفعل أو التشكيل، وانتقاله من طور الفكرة إلى طور الحركة، وامتلاكها لمفهوم وبعد أيديولوجي مغاير ونقيض لمفاهيم وأيديولوجية العولمة أو الليبرالية الجديدة .

وفي هذا السياق، فإن المثقفين اليساريين عموما، وبخاصة في إطار القوى

والأحزاب التقدمية –في البلدان المهمَّشة بالذات– يتحملون دورا مركزيا في هذا التوجه بكل ما يترتب عليه من قمع ومعاناة وتضحيات، للخروج من هذا المأزق، عبر صياغة وامتلاك البرنامج السياسي الاقتصادي الاجتماعي المستند إلى أيديولوجية الماركسية كمنهج لتحليل الواقع وتفسيره من جهة، ودليل عمل في النضال من أجل التغيير من جهة أخرى، بشرط إعادة النظر –بصورة موضوعية وبعقل جمعي– في كثير من الاستنتاجات والتحليلات الماركسية التي تلقاها معظم المثقفين العرب بصورة ميكانيكية في المرحلة السابقة، دون أي نقاش جدي أو وعي جدلي حقيقي بها، بحيث أصبح الواقع الاجتماعي الاقتصادي وتفاصيله الحياتية في واد، والنظرية عبر تلك العلاقة في واد آخر، وهو ما يفسر بقاء المثقف في بلدان العالم الثالث والوطن العربي، متلقيًا للمعرفة عاجزًا –بشكل عام– عن إنتاجها، ولا شك أن لهذه الظاهرة أسبابًا متعددة، ولكن يبدو أن أهمها –كما يقول– المفكر العربي التقدمي محمود أمين العالم «إننا لا نمتلك معرفة حقيقية بالماركسية، وعلينا أن نعترف بأن هذه المعرفة معرفة محدودة، مسطَّحة، واليوم ونحن نتساءل عن مصير الماركسية وأزمتها، فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا بالفكر الماركسي . على أنه برغم ما حدث خلال السنوات الماضية، وبرغم البلبلة الفكرية التي تغذيها ترسانة النظام الرأسمالي ضد الفكر الاشتراكي عامة، والماركسي خاصة، فلم تبرز الحاجة إلى الاشتراكية والى الفكر الماركسي كما تبرز إليه هذه الأيام، فالحكم على الاشتراكية لا يكون بما أصاب التجربة السوفيتية من انهيار، وإنما الحكم الصحيح على الاشتراكية والماركسية يكون بما تعانيه الرأسمالية العالمية اليوم من عجز عن تقديم حلول للمشكلات الأساسية للواقع الإنساني، بل وبشراستها العدوانية والاستغلالية إزاء شعوب العالم الثالث بوجه عام».

إن العلاقات الدولية في هذه المرحلة التي دخلت فيها الرأسمالية طورها

الإمبريالي المعولم، لا يعني أنها قد تغلبت على تناقضاتها، ولا يعني أن الكامن، ونقصد بذلك حركة فقراء العالم وكادحيه قد مات، فبالرغم من أن الرأسمالية قد أفلحت في تأجيل الانفجار عبر توسيع مجال التناقضات باسم العولمة، إلا أنه تأجيل سيؤدي بالضرورة إلى تزايد معاناة وإفقار شعوب العالم وأممه المسحوقة من جهة والى تزايد حركات المقاومة الشعبية ببعدها الطبقي الثوري اليساري- رغم ظاهرة انتشار المد اليميني الرجعي في اللحظة الراهنة- من جهة أخرى، ولذلك فمن الطبيعي والضروري بصورة حتمية، أن تسعى هذه الأغلبية المتضررة من هذا النظام الشرير، إلى تقويض أركانه من أجل بناء نظام لا تحكمه هذه التناقضات، بشرط امتلاك البرنامج الواضح المستند إلى مفهوم وتطبيقات الاشتراكية بصورة أولية، بمثل استناده إلى مقومات العلم والحداثة والمعرفة المعاصرة، والتكنولوجيا التي أصبحت قوة أساسية من قوى الإنتاج في هذه المرحلة، تمهيدا لصياغة المشروع الإنساني التقدمي البديل، وتفعيل حركته، خاصة في بلدان العالم الثالث، من أجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي، ومن أجل المساهمة في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري، لقد حانت اللحظة الضرورية للعمل الجاد والمنظَّم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر، عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية .

لكن تطور التناقضات الناجمة عن سياسات إقتصاد السوق والمنافسة الحرة والانفتاح بلا قيود أمام حركة رأس المال المالي والسلعي، أدى إلى نشوء وتراكم عوامل الأزمة المالية والاقتصادية التي تفجَّرت في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨ ، الأمر الذي يؤذن ببداية مرحلة جديدة _ في إطار النمط الرأسمالي _ تقوم على حساب أحاديه الهيمنة الأمريكية على كوكبنا، وإزاحتها –بدرجات قليلة- صوب نظام قطبي تعددي في الاقتصاد والسياسة العالمية عبر ادوار جديدة ونسبية للاتحاد

الأوروبي وروسيا والصين واليابان والهند والبرازيل في إطار كتل سياسية اقتصادية وقواعد جديدة للعلاقات الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الأزمة، دون أن نغفل دوماً دور الاقتصاد القوي لأي دولة من الدول -خاصة أمريكا[1] والاتحاد الأوروبي- ليلعب دوراً رئيسياً في كوكبنا لحساب النظام الرأسمالي.

فإذا كانت الرأسمالية العالمية قادرة على تجديد نفسها، لاسيما على صعيد النمو المتسارع في قوى الإنتاج، إلا أن هناك حقيقة لا يمكن إغفالها، تؤكد على أن كل تطور نوعي في النظام الرأسمالي العالمي يؤدي إلى تغير مقابل في نسق العلاقات الدولية، يتمظهر في صيغة أزمة دولية كالتي عاشتها الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية أواخر عام ٢٠٠٨ و عام ٢٠٠٩ ولا تزال ذيولها ورواسبها قائمة حتى اليوم، فالتناقضات الملازمة للنظام الرأسمالي، وفي مقدمتها التناقض بين رأس المال والعمل، ولا سيما في ظل الكشوف العلمية وثورة المعلومات، وتحول المعرفة إلى قوة إنتاج أساسية، وما نمو البطالة والفقر واتساع دائرة المهمشين على الصعيد العالمي سوى بعض مظاهر هذا التناقض.

القسم الخامس: الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ :

بداية نشير إلى أننا نتفق على أن تحليلنا للظواهر والأوضاع الاقتصادية يستند في كل الأحوال إلى قاعدة فكرية ومنهجية أساسية تقوم على : أن الفكر الاقتصادي لا يوجد بعيداً عن الحياة الاقتصادية والسياسية التي تعطيه شكله وفقاً لاحتياجاتها.

فإذا كانت السياسة هي تكثيف للاقتصاد، فإن الاضطراب العام الذي يعرفه

(١) سيطرة أمريكا العسكرية والاقتصادية (٢ , ١٤ ترليون ناتجها السنوي لعام ٢٠٠٦) أوروبا ٥ , ١٤ ترليون والباقي ٣ , ١٦ ترليون لكل العالم (اليابان ٥ , ٤ / الصين ٥ , ٢ / روسيا والدول المجاورة ٢ / الهند ١ / اندونيسيا وسنغافورة وماليزيا ٠ , ١ / أمريكا اللاتينية ٣ / الوطن العربي ٢ , ١ / أفريقيا ١ , ١).

النظام الرأسمالي هو تأكيد على صحة مقولة ماركس حول فوضى الإنتاج باعتبارها قانونًا ملازمًا للرأسمالية من ناحية وهو أيضا تعبير عما يجري في أسواق المال العالمية من ناحية أخرى .

وفي تناولنا لأسباب الأزمة المالية الأمريكية، فإذا كان هناك من يظن بأن أحد أهم تلك الأسباب هي إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش غير الرشيدة والعدوانية المتغطرسة، التي شنت حروبها العدوانية ضد العراق وأفغانستان، إلى جانب توسعها العدواني في إقامة مئات القواعد العسكرية في معظم بلدان العالم، وما ترتب على ذلك من زيادة في الإنفاق بأرقام خيالية حملت الكونغرس على تخفيض الضرائب التي استفادت منه الشرائح العليا من الأثرياء، وقد أدى ذلك إلى زيادة العجز في الموازنة، وصولا إلى حالات الإفلاس وتراجع النمو وتزايد البطالة والفقر. فإن جوهر الأزمة يتعلق بالنمط الرأسمالي ذاته، حيث يعاني دائماً من فيض الإنتاج، الأمر الذي يقود إلى منافسة طاحنة تؤدي إلى الكساد بين الحين والآخر، وهو ما كان يسمى الأزمة الدورية للرأسمالية. لكن الأخطر اليوم هو أن التراكم المالي الذي تحقق نتيجة الأرباح الفاحشة ونهب الشعوب عبر آليات متنوعة منها الديون، قد تحول إلى عبء هائل فرض الميل نتحرير الفضاء المالي واختراع أشكال متعددة للمضاربات المالية، وباتت الكتلة المالية التي تنشط في هذا المجال أضخم بكثير مما هي في الاقتصاد الحقيقي، هذه الظاهرة الجديدة جعلت كل النمط في وضع مأزوم نتيجة الآثار التي تجلبها المضاربة. ولقد كانت الحرب هي المدخل لمحاولة تجاوز هذه الأزمة دون جدوى.

في كل الأحوال لا بد من الإقرار بأنه بالرغم من حرص العديد من الخبراء الاقتصاديين على اعتبار هذه الأزمة «أزمة مالية» فإن كثيرًا من الدلائل تشير إلى أن الأزمة لم تعد قاصرة على القطاع المالي أو المصرفي والأوراق والسندات والأسهم

فحسب، بل إنها انتقلت بالفعل إلى «الاقتصاد الحقيقي-العيني» المبني على إنتاج السلع وتقديم الخدمات .

ومن هنا أيضًا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة الاقتصاد المالي والإنتاجي معا، في ضوء الخسائر التي تعرّض لها عدد من الشركات الكبرى مثل «مايكروسوفت» وشركات السيارات علاوة على التباطؤ الملموس في الاقتصاد الأمريكي الذي يمكن أن يتجه نحو ما يسمى بالكساد الاقتصادي وما سيؤدي إليه من تراجع الإنتاج الوطني، إلى جانب الخسائر التي تعرضت لها أوروبا واليابان ومعظم بلدان العالم ، التي بلغت حتى منتصف أكتوبر ٢٠٠٨ (٥ , ١) تريليون دولار .

أما بالنسبة إلى خطط الإنقاذ الأميركية والأوروبية ، التي بلغت كلفتها في الولايات المتحدة ١ , ١ تريليون دولار وفي أوروبا أكثر من نصف مليار دولار، فهي لا تعدو كونها «إجراء طارئا» لن يحول دون استمرار ظهور حالات الركود والانكماش والكساد في الاقتصادات الرأسمالية الكبرى في العالم، وفي هذا الجانب نقول انه حتى لو نجحت الخطط الأمريكية الأوروبية في وقف التراجع والانهيار والإفلاسات التي أصابت بنية الاقتصاد المالي ومؤسساته، فإن النتائج المؤكدة لهذه الأزمة تشير –حسب معظم خبراء الاقتصاد في العالم- إلى أنها ستدفع نحو زيادة العوامل والتراكمات باتجاه المزيد من التفكك والتأزم في الاقتصاد الرأسمالي(**) عموماً وفي تفسيخ منظومة العولمة الأحادية الرأسمالية من ناحية والى تراجع وفشل أيديولوجية الليبرالية الجديدة من ناحية أخرى، وفي هذا السياق فإن الحديث عن الانهيار الشامل للنظام الرأسمالي في المدى الزمني المنظور هو حديث أقرب إلى

(**) الأصول المالية للكوكب: ١٣٥ تريليون $، الناتج الإجمالي للكوكب: ٤٦,٥ تريليون $، الشركات المتعددة الجنسية (أصولها) ٣٥ تريليون $، الناتج المحلي للولايات المتحدة ١٦ تريليون $، الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي ١٦,٥ تريليون $ بقية دول العالم ١٤ تريليون $.

الرغبة الذاتية ، بالضبط بسبب عدم توفر البديل، رغم ضخامة الاقتصاد الرأسمالي في بلدان المركز بصورة خاصة، وبالتالي توفر العديد من المقومات للخروج من هذه الأزمة على الأقل في السنوات القليلة القادمة، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان يستحوذون على حوالي (٣٧) تريليون دولار من الناتج الإجمالي العالمي البالغ ٤٦,٥ تريليون $ بنسبة حوالي ٨٠٪ ، لكن الولايات المتحدة تنفرد بأنها تملك أكبر اقتصاد ممركز وموحد سياسيا، مما يجعله مؤثرا في الاقتصاد العالمي بصورة متميزة، فالولايات المتحدة تشكل أكبر سوق استهلاكية في العالم، خاصة مع ارتفاع الميل للاستهلاك في المجتمع الأمريكي، مما يميز هذا الاقتصاد الذي يعتمد على الاستهلاك، قبل الادخار والاستثمار، كآلية لدفع مسيرة النمو الاقتصادي. ولذلك تتهافت مختلف الدول على التصدير للولايات المتحدة حيث يبلغ نصيب الاستهلاك العائلي من الناتج المحلي الإجمالي فيها ٧١٪ (عام ٢٠٠٨) مقابل ٥٧٪ في اليابان على سبيل المثال ، كما إن متوسط دخل الفرد في أمريكا يبلغ خمسة أضعاف المتوسط العالمي الذي يصل إلى ٩٤٠٠$. أما قيمة الواردات الأمريكية فقد بلغت عام ٢٠٠٧ ١,٧ تريليون دولار من إجمالي الواردات العالمية المقدرة بنحو ١٠,٦ تريليون دولار مقابل واردات بنحو نصف تريليون دولار تقريبا لكل من بريطانيا وفرنسا واليابان، و ٠,٧ تريليون لألمانيا، إلى جانب إن الولايات المتحدة هي أكبر مستثمر عالمي، بحكم كونها صاحبة أكبر نصيب من ملكية الشركات عابرة الجنسيات على امتداد العالم . أما في مجال الإنفاق على البحث والتطوير، فإن الولايات المتحدة تحتل المركز الأول في العالم ، تليها اليابان فألمانيا ففرنسا ثم بريطانيا. ومن بعدها تجيء الصين ثم كوريا، وتعود دولتان من (السبع) هما كندا فإيطاليا، تتلوها السويد . لكن بالمقابل تعيش الولايات المتحدة على المستوى الاجتماعي أوضاعا بالغة السوء، ما يؤكد على الوجه البشع للرأسمالية عموما وفي

الولايات المتحدة خصوصًا .

- وفي مقابل حقائق القوة ومقوماتها التي تعطي الانطباع على أن الولايات المتحدة تملك من عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية وغيرها ، بما لا يجاريها أي اقتصاد آخر في هذا العالم، إلا أن هناك وجه آخر للحقائق أو الوقائع الأمريكية التي تنمو وتتراكم بصورة سلبية، ستجعل وجه الولايات المتحدة أكثر بشاعة من وجه النازية.

- فبالرغم من انتصارها في «الحرب الباردة»، «فإن الولايات المتحدة اليوم وكأنها تخسر حرب البطالة والمخدرات والإنتاجية والتعليم، علاوة على تزايد أزمة الاقتصاد الأمريكي منذ عام ٢٠٠٠ وتفاقمها بداية عام ٢٠٠٩ عبر جملة من المؤشرات التي تبدأ بإعلان إفلاس العديد من الشركات والبنوك الكبرى، وانتشار مظاهر الركود والبطالة، وتزايد العجز في الموازنة الأمريكية الذي بلغ ٤٥٠ مليار$ والعجز في الميزان التجاري ارتفع إلى أكثر من نصف مليار دولار وصولاً إلى تفاقم الديون الأمريكية التي ستصل في مجموعها إلى (١١) تريلون دولار ما يعادل ٦٨٪ من إجمالي الناتج القومي الأمريكي البالغ (١٦) تريلون $.

في كل الأحوال لا بد من الإقرار بأنه بالرغم من حرص العديد من الخبراء الاقتصاديين على اعتبار هذه الأزمة «أزمة مالية» فإن كثيرًا من الدلائل تشير إلى أن الأزمة لم تعد قاصرة على القطاع المالي أو المصرفي والأوراق والسندات والأسهم فحسب، بل إنها انتقلت بالفعل إلى «الاقتصاد الحقيقي-العيني» المبني على إنتاج السلع وتقديم الخدمات .

وبالرغم من ذلك فإنها تظل حتى اللحظة من أقوى الاقتصادات العالمية .

إذ أن هذا الاضطراب (الأزمة) سيوفر بالضرورة مناخاً جديداً لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة على الصعيد العالمي ،كما هو حال التطور

التاريخي للبشرية ، فالمتغيرات التي رافقت النمط الإقطاعي في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر أدت إلى نمو البورجوازية ومن ثم ولادة النمط الرأسمالي بالانسجام مع أفكار وأسس ليبرالية السوق كما صاغها « آدم سميث » وفق شعار «دعه يعمل دعه يمر» أو سياسة حرية السوق دون أية قيود، وقد استمر تطبيق هذه السياسة حتى عام ١٩٢٩ عندما انفجرت الأزمة الاقتصادية العالمية، وأدت إلى متغيرات جديدة دفعت إلى الاستعانة بآراء «جون ماينارد كينز» التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد مع تطبيق سياسات لصالح العاطلين عن العمل والضمان الاجتماعي وغير ذلك، ثم تراجع النظام الرأسمالي عن هذه السياسات في عهد الرئيس «ريغان» لحساب العودة إلى «آدم سميث» عبر أفكار الليبرالية الجديدة التي تقوم على ترك السوق حرا بالاعتماد على حركته الذاتية مع خفض الضرائب إلى الحدود القصوى، وهي سياسة تكرست بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وولادة حقبة العولمة الأحادية التي أدت إلى تكريس نظرية «فريدمان» القائلة بالحرية المطلقة للسوق الرأسمالي، وكذالك تكريس آراء « ليوشتراوس » أستاذ فلسفة السياسة (الذي طالب باستخدام الديمقراطية أداة للسيطرة المطلقة لأمريكا على الكوكب)، ما عرف بأيديولوجية المحافظين الجدد التي تعتمد سياسة ما تسمي بـ« الهجوم الأخلاقي» المسلح بـ«القيم الروحانية» من اجل إعادة صوغ العالم أمريكيا ومن أبرزهم «ريغان» و«بوش الأب» و«بوش الابن» و «ديك تشيني» «ورامسفيلد» «وولفوتز» وغيرهم .. واليوم في ضوء استفحال الأزمة الاقتصادية منذ نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ مع ولاية الرئيس الأمريكي براك أوباما، يبدو أن العودة إلى بعض مواصفات ومقترحات كينز وتلامذته من أساتذة وعلماء الاقتصاد المعاصرين، سيتم تطبيقها في سياق محاولة النظام الرأسمالي للخروج من أزمته المالية والاقتصادية، ولوضع أسس النظام

الرأسمالي ما بعد العولمة الأحادية، ايذاناً باعلان –غير مباشر– بفشل تطبيقات أفكار الليبرالية الجديدة .

على أي حال الأزمة الاقتصادية الأميركية الراهنة ليست استثناء فريدًا في تاريخ الاقتصاد العالمي بشكل عام، رغم أن أحد الخبراء أطلق عليها تسمية «الحرب العالمية الاقتصادية الأولى في القرن الحادي والعشرين»، لما ترتب عليها من اتحاد شبه عالمي لاحتوائها وتقليص أخطارها على الاقتصاد العالمي، خاصة وأن الاقتصاد اليوم هو اقتصاد قاري عالمي تديره العولمة أي شبكات الاعتماد المتبادل، وتحركه – حتى عشية الأزمة– الشركات العملاقة الكبرى المتعددة الجنسية أو العابرة للقومية عن بعد . فانه من المنطق أن تنعكس نتائجه الايجابية والسلبية على مختلف دول العالم، ما يشير إلى أن العالم اليوم يمر بمفترق طريق رئيسي نحو بناء منظومة القوى العالمية خلال القرن الحادي والعشرين .

وكما يقول الفيلسوف البريطاني جون «غراي بان «بأن هذا الغليان أكثر من مجرد أزمة مالية كبيرة، ما نراه اليوم هو تحول تاريخي لا رجعة عنه في موازين القوى العالمية، فإن عصر القيادة الأميركية للعالم قد ولى إلى غير رجعة، لقد سقط جراء هذه العاصفة نموذج كامل للحكم وإدارة الاقتصاد في تغير يشبه في آثاره إلى حد بعيد آثار انهيار الاتحاد السوفيتي، فما يجري في واشنطن يعني نهاية شكل واحد من أشكال الرأسمالية هو الشكل الغريب والمتقلب الذي وجد في أميركا خلال السنوات العشرين الماضية، هذه التجربة المالية والمصرفية القائمة على سياسة عدم التدخل هي بالذات ما سقط وتلاشى» وبالتالي أعادت هذه الأزمة، الحراك من جديد إلى معارك الصراع الأيديولوجي والطبقي عبر إعادة إحياء ماركس والماركسية من جديد بعد أن روَّج الانتهازيون موتها.

على أي حال، لقد شكلت الأزمة المالية لحظة تاريخية فاصلة ومهمة ، ولذلك «لا

بد – كما يرى كل من الرئيس الفرنسي والرئيس الصيني «هو جينتاو » من صياغة قواعد جديدة إلى جانب تعديل النموذج الرأسمالي كله« في ضوء الدور المتوقع لآسيا التي أصبحت كما قال الرئيس الصيني، أكثر المناطق ديناميكية في العالم ما يؤهلها إلى أن تكون شريكه حقيقية مع الاتحاد الأوروبي وإن مستقبل آسيا –كما أضاف الرئيس الصيني– أصبح أكثر ارتباطا مع مستقبل العالم كله، وعلى آسيا وأوروبا المبادرة إلى مزيد من الحوار للوصول إلى رؤية اقتصادية تنموية جديدة،

وتطوير مجالات جديدة للتعاون والتنسيق لمواجهة التحديات العالمية والوقاية من الكوارث وتعزيز السلام والتنمية المستدامة في العالم، والتعايش بين الحضارات ضمانا لتقدم البشرية .

في ضوء ما تقدم، فإننا لا نبالغ في القول بأننا سنشهد أوضاعاً عالمية تقوم على التعددية السياسية الاقتصادية في كوكبنا، على حساب الهيمنة الأمريكية الأحادية على هذا الكوكب. لكن السؤال: هل ستتكرس هذه التعددية بحيث تسهم في استعادة دور العلاقات الدولية واحترام مواثيق هيئة الأمم المتحدة وقراراتها؟ ذلك مرهون بالتحولات الاجتماعية والسياسية في جميع بلدان المركز عموما وفي بلدان الأطراف خاصة دون أن نتجاوز حالة الضعف والتهميش التي تعيشها أحزاب وقوى اليسار في هذه البلدان عموما، حيث تعيش هذه الأحزاب نوعاً من العقم الفكري والعجز والقصور السياسي الذاتي الذي سيجعل تحقيق تلك التحولات – بمعناها الايجابي– مسألة غير مؤكدة في المنظور القريب .

ولكن رغم كل ما تقدم ، فإن الدرس الكبير للأزمة يؤكد على أنه لا يمكن للغرب أن يواصل الاعتقاد بأن النظام العالمي سيعاد تشكيله بالشكل الذي يريده ، ذلك يعني **أن المرحلة أو العهد الذي امتد أكثر من قرنين مارس النظام الامبريالي الرأسمالي عموما والولايات المتحدة خصوصًا هيمنة اقتصادية وسياسية وثقافية على**

بلدان الأطراف، إن ذلك العهد في طريقه إلى التراجع ارتباطا بصحوة آسيا وأمريكا اللاتينية ، وبدرجات اقل بلدان الوطن العربي ، يؤكد على ذلك قول فوكوياما في مجلة نيوزويك أول أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨ «إن الولايات المتحدة لن تنعم بوضعها الذي ظلت تتمتع به حتى الآن كقوة مهيمنة على العالم، وهو ما أكده الغزو الروسي لجمهورية جورجيا في ٧ أغسطس/ آب من هذا العام» ، وأضاف «أن قدرة امريكا على صياغة الاقتصاد الدولي عبر الاتفاقيات التجارية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستضعف وستتضاءل معها موارد البلاد المالية، كما أن المفاهيم والنصائح وحتى المعونات التي تقدمها للعالم لن تحظى بذلك الترحيب الذي تتلقاه الآن»... إن « فوكوياما » بهذا التصريح يهيل التراب ويدفن مقولاته حول الليبرالية الجديدة والعولمة كنظام يجسد نهاية التاريخ، لكن هذا لا يعني انهيار الرأسمالية المعولمة ، بل بداية تعددية عالمية جديدة واستمرارية للتاريخ بالطبع، ستستمر الدول الرأسمالية في استغلال فائض القيمة للشعوب في الأطراف، دون أن يلغي ذلك امكانية إشعال حروب جديدة في العديد من بلدان الأطراف، لضمان استمرار استغلال ثرواتها، ودون أن يعني ذلك – وهذا هو الأهم – تطور إمكانات الحركات الجماهيرية المناهضة للعولمة – في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا – لمجابهة الرأسمالية وتجاوز هيمنتها ومن ثم تحقيق أهدافها في التحرر والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية .

بالطبع إن حديثنا عن ولادة النظام التعددي في كوكبنا، هو أيضا حديث عن ولادة وتشكيل تكتلات اقتصادية متنوعة المصالح والرؤى، هذه التعددية ستضم: الولايات المتحدة/ أوروبا/ الصين(•)/ روسيا/ اليابان/ البرازيل/ الهند. (من هنا

(•) الصين ستصبح في المستقبل المنظور قوة اقتصادية وسياسية سيحسب حسابها ، فالصين استطاعت ان تحافظ على نسبة نمو تزيد عن ١٠٪ ، حتى نهاية عام ٢٠٠٧ ، قد تهبط حسب التوقعات الصينية إلى ٩٪ أو ٧٪ في العام ٢٠٠٨ ، في تحت وطأة تراكم الديون الامريكية .

أهمية التكامل الاقتصادي العربي تمهيداً لتكتل اقتصادي سياسي عربي) .

إن نظام التعددية القادم، سيحمل في طياته خروجًا على الأسس والقواعد التي حددها مؤتمر « بريتون وودز» التي استنفذت أهدافها وآليات عملها بفعل الأزمة الراهنة والمتغيرات الموضوعية التي ستنجم عنها بعد أن تبين للجميع – سواء في دول المركز أو في دول الأطراف – إن هذا العالم الذي حاولت إمبريالية العولمة الأحادية الأمريكية أن تحكمه وتتحكم في مقدراته باسم الليبرالية الجديدة والصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الحرة WTO والشركات المتعدية الجنسية، قد بدأ في التفكك لحساب التعددية التي اشرنا إليها او للتكتلات الاقتصادية والنقدية أو تعدد العملات وتعدد المصالح والأهداف الإستراتيجية، والتحالفات السياسية، مما سيؤدي إلى تراجع طابع الاستغلال الرأسمالي المتوحش ضد دول وشعوب العالمين الثالث والرابع .

أخيرًا، نعتقد أن سنوات العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين ستكون حاسمة ومصيرية في عدد من الجوانب ذات الارتباط العالمي العولمي المتبادل، فاقتصاديا ستبدأ عدد من القوى الاقتصادية العالمية بالتراجع والانكماش بشكل تدريجي، وذلك نتيجة لعدد من التحولات الدولية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، بداية بمصادر الطاقة الحيوية والصراع على احتواء واحتكار مصادرها الطبيعية على حساب قوى أخرى كانت مهمَّشة وغير محسوبة كقوى عظمى قبل ذلك كما سيتغير النظام السياسي العالمي تدريجيًا نحو نظام حكم الكثرة الناتج عن تراجع القطبية الأميركية، وبالتالي ستتبدل الخارطة الجيو استراتيجية العالمية بشكل لافت للنظر وخصوصا من خلال بروز عدد من القوى النامية كقوى منافسة على الصعيد العالمي.

فمع تفاقم تناقضات العولمة منذ تسعينيات القرن الماضي، كان من الطبيعي أن تبرز الحركات النقيضة لمجابهة العولمة المتوحشة ووقف استغلالها للشعوب، ليس

فحسب على المستوي الاقتصادي الهادف إلى تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واستعادة سيطرة الدولة على أسواقها، إلى جانب وقف انفلات اقتصاد السوق لحساب الطغم الحاكمة من الشرائح البيروقراطية والكومبرادورية بل أيضا مجابهة هيمنة العولمة على المستوى الثقافي والفكري بالمعنى الأيديولوجي النقيض، ونعني بذلك صراحة استعادة الرؤية الماركسية لإدارة الصراع السياسي والطبقي الاجتماعي ضد هيمنة رأس المال ومجابهة ثقافة العولمة الرأسمالية ومخططاتها وأنظمتها التي تحاول نشرها وتعميمها باسم الليبرالية الجديدة .

إن هذه الحركات السياسية والاجتماعية النقيضة للعولمة الرأسمالية استطاعت أن تتطور بصورة تدرجية من أجل بلورة العولمة النقيضة بطابعها الإنساني والديمقراطي ضد توحش عولمة رأس المال، والأمثلة على ذلك كثيرة، من بينها، التجمع المناهض للرأسمالية المعولمة الذي تأسس في بورتو اليغري البرازيل . إلى جانب الجماعات والقوى الديمقراطية في قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية التي نجحت – بهذه الدرجة أو تلك – في بناء الإطار اليساري الديمقراطي العالمي، الذي ضم مئات الأحزاب والجمعيات والمنظمات الحقوقية والتنموية والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية والثقافية وأنصار البيئة، والمنظمات الشبابية والمنظمات النسوية وكافة القوى المناهضة للاستغلال الرأسمالي والسوق الحر وركائزها الأساسية المتمثلة في الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية مطالبين بإلغاء سياسات التكيُّف والهيمنة وحرية السوق إلى جانب مطالبتهم باستعادة دور القطاع العام وتدخل الدولة في حماية الاقتصاد المحلي بما يضمن توفير مقومات الدعم للشرائح الفقيرة في مجال الغذاء والصحة والتعليم وتأمين الضمانات الاجتماعية والصحية لكافة الفقراء.

– إننا ندرك بالطبع أن حركة مناهضة العولمة التي انطلقت في البداية وفق أسس

ديمقراطية ليبرالية في معظمها، تتحول اليوم مع تزايد بشاعة العولمة صوب المنطلقات الأيديولوجية اليسارية الطابع بعد أن تكشف زيف الليبرالية وسياساتها الخدمة للنظام الإمبريالي العالمي الذي تقوده وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

– وفي ضوء هذه السياسات ، خاصة بعد أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١ واحتلال العراق وأفغانستان، وتزايد محاولات السيطرة الأمريكية في البلدان المحيطة وروسيا ومن ثم اشتداد المقاومة وانتشارها في كل هذه المناطق، علاوة على فلسطين ولبنان والصومال والسودان واليمن، الأمر الذي كان طبيعيًا معه اقتناع العديد من القوى المشاركة في مناهضة العولمة بالاشتراكية والفكر الماركسي المتجدد كبديل، لا مناص عنه من الناحيتين الموضوعية والتاريخية المستقبلية، لمجابهة استغلال العولمة وبشاعتها الراهنة، ولذلك نلاحظ تزايد الحراك الفكري الماركسي ونفوذه – بمختلف اتجاهاته في أوساط الأطر المناهضة للعولمة خاصة بعد انتصار القوى الوطنية التقدمية الثورية في أمريكا اللاتينية ووصولا إلى الحكم في بوليفيا وفنزويلا والبرازيل والإكوادور والأرجنتين واورغواي والسلفادور الأمر الذي يؤشر على تجدد وصعود الحراك الثوري الماركسي في عدد غير قليل من بقاع العالم كما نلاحظ في الهند وبعض دول آسيا وأفريقيا مثل موزنبيق وأنجولا، كما يؤشر على تعزيز المزيد من عوامل الصمود للنظام الاشتراكي في كوبا ودوره السياسي والأيديولوجي المأمول في سياق مساندة التحولات الجديدة في العالم عمومًا وفي أمريكا اللاتينية بوجه خاص.

ففي ضوء هذه التحولات الجذرية الواعدة، ارتباطا بأفقها الاشتراكي الديمقراطي أو أفقها الماركسي في بلدان أمريكيا اللاتينية وغيرها من الحركات والقوى اليسارية ناهضة في معظم قارات العالم، يمكننا الحديث بثقة عالية عن تطور وتفعيل دور اليسار العالمي في بلدان المراكز الرأسمالية عموماً، وفي بلدان الأطراف خصوصاً في النضال التحرري والتنموي والاجتماعي والثقافي ضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد

والاحتكار المتفاقمة مع تفشي نظام العولمة وتوحشه في هذه المرحلة وذلك عبر تركيز نضال هذه القوى في مجتمعاتها ودولها ضد أنظمتها اليمينية التابعة والمتخلفة من ناحية وضد الطبقات الكومبرادورية السائدة فيها من ناحية أخرى، للخلاص من كافة أشكال الاستغلال والتبعية والتخلف والاستبداد والفقر بما سيؤدي إلى بلورة استقلالها الحقيقي والسيادة الكاملة غير المنقوصة لبلدانها، إلى جانب سيطرتها على مواردها وثرواتها بما يضمن مبدأ العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية .

إن البديل إذن أكثر من أي وقت مضى هو كما عبرت عن ذلك روزا لوكسمبورغ في عصرها الاشتراكية أو الوحشية، مع التذكير بأننا لا يجب أن نعول فقط على الأزمة البنيوية للرأسمالية فحسب أو أن نقول إن غطرسة الخطاب الليبرالي الجديد تحمل في طياتها معاول هدمها، بل يتوجب أيضًا التأسيس الفعال –بدافعية ثورية عالية ووعي عميق– لبناء الأحزاب اليسارية الماركسية في فلسطين وكل بلدان وطننا العربي تمهيدا لولادة الحركة الماركسية العربية، من أجل تحقيق أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعنا العربي المستعصية، مدركين أن هذه الأهداف تتشابك وترتابط بشكل وثيق مع الأهداف الإنسانية بصورة عامة، ومع أهداف الشعوب الفقيرة في العالم الثالث خصوصاً من اجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي، ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري . لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضه من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية .

القسم السادس: الوضع الدولي – رؤية مستقبلية :

– في كل الأحوال، سيظل الوضع الدولي لفترة طويلة نسبيا، قد تمتد حتى نهاية

العقد الثاني من القرن الحالي، مفتوحة على كل الاحتمالات، ولكن من المؤكد في مواجهة كل ذلك، أن هيمنة النظام الرأسمالي وأحاديته القطبية الراهنة، ليست ولن تكون نهاية التاريخ كتجسيد لانتصار الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن حقائق الحياة في وضعها الراهن، وكذلك في مسارها المستقبلي تؤكد على أن هذه الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية/ الأوروبية لن يقدر لها الاستمرار والتواصل. ما يؤكد على ذلك، النهوض المتدرج والعميق في مجابهة العولمة الرأسمالية خاصة في أمريكا اللاتينية، وصعود الحركات اليسارية في العديد من دولها وشدة تعمق مظاهر البطالة والافقار في البلدان الفقيرة في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، مع تزايد شدة وبشاعة الانقسام والصراع الطبقي على قاعدة العداء لنظام العولمة الامبريالي وعملائه، ما يجعل من توفر الظروف الموضوعية لمجابهة العولمة أمرًا رئيسًا على جدول أعمال الحركات الوطنية والقومية اليسارية الثورية في هذا العالم.

إننا ندرك حجم المقومات الهائلة التي تراكمت تاريخياً للنظام الرأسمالي على الصعيد الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي والمعلومات الذي جاء تتويجًا لمبدأ لا تستطيع الرأسمالية أن تحيا و تستمر بدونه ونقصد بذلك مبدأ توسع الرأسمال عبر المزيد من الاستغلال والقهر والاستيلاء على مقدرات الشعوب لكننا بالمقابل ندرك أن هذه العملية لا يمكن لصيرورتها أن تستمر في الصعود دون مقاومة لكل مظاهر القهر والهيمنة؛ وبالتالي كان طبيعياً أن تتفاقم التناقضات بين شعوب العالم الفقيرة من ناحية وبين الدول الرأسمالية الاحتكارية من ناحية أخرى خاصة في ظروف بشاعة العولمة الراهنة التي أفضت إلى مزيد من السيطرة ومزيد من التبعية ومزيد من الحروب، وبالطبع مزيد من المقاومة بكل أشكالها السياسية والمسلحة، التي أكدت وستؤكد مستقبلاً على ما يمكن تسميته بصحوة الفقراء وطلائعهم اليسارية في النضال من أجل مجتمعات بشرية تسودها الديمقراطية والتطور بآفاقه الاشتراكية .